نظريات الموازنة ومدى انطباقها على التشريع العراقي

آلاء عبد الحسين هادي المفضل
طالبة دكتوراه، قسم القانون العام، كلية القانون، جامعة الأديان والمذاهب، قم، إيران
allola.almufadal@gmail.com
محمد مهيار
أستاذ مساعد، جامعة الأديان والمذاهب، قم، إيران
m.mehryar@urd.ac.ir
الدكتور محمد سعيد طاهري موسوي
استاذ مساعد، جامعة الأديان والمذاهب، قم، إيران
Sms.tm1975@gmail.com

Budget theories and their application to Iraqi legislation

Alaa Abdulhussein Hadi Almufadhl
PhD student , Department of public Law , Faculty of Law , University of Religions and Sects , Qom , Iran
Mohammed Mahyar
Assistant Professor , University of Religions and Sects , Qom , Iran
Dr. Muhammad Saeed Taheri Mousavi
Assistant Professor , University of Religions and Sects , Qom , Iran

الملخص:-

إن الموازنة العامة للدولة على صلة بالاقتصاد القومي للدولة و تعتبر الطريق الرئيسي من اجل تنمية الدولة على كافة الأصعدة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية فهي ليست فقط مجرد جدول يحتوي الإيرادات و النفقات العامة وتعد الموازنة الأداة الرئيسية التي تستخدمها الدولة من اجل تحقيق كافة إنجازات الأداء العام فضلا عن كونها الطريقة المستخدمة من قبل السلطة التشريعية لمعرفة قدرة أجهزتها سواء التنفيذية او الرقابية أو غيرها لبيان تنظيم القانوني للأعداد الموازنة العامة في العراق نظرا الى النظريات الموازنة، فالموازنة العامة للدولة هي بيان تفصيلي معتمد يحتوي على النفقات و الإيرادات العامة لمده سنة مالية؛ فالموازنة تعتبر بمثابة البرنامج المالي للخطة مقبلة من أجل تحقيق أهداف محددة في إطار التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلد.، وهدفت الدراسة الى إبراز مدى تأثير نظريات الموازنة على الموازنة العامة في العراق و إلى بيان مراحل تطبيق الموازنة العامة في العراق و كذلك بيان عيوب تلك الموازنة و إلقاء الضوء على المشاكل التي تواجه إعدادها، محاولة علاج تلك العيوب و الصعوبات من خلال الاعتماد على المنهج التحليلي الوصفي، وتوصلت الدراسة الى انه يعاني النظام المالي العراقي من ضعف في الإدارة المالية، مما يؤثر على القدرة على تنفيذ النظريات المالية بشكل كامل. قد يكون هناك قصور في التخطيط المالي والمراقبة والتقييم، مما يعوق تحقيق الأهداف المالية المرجوة كما يعد التضخم وعدم الاستقرار الاقتصادي من التحديات الكبيرة في العراق. قد يؤثر هذا التحدي على انطباق بعض نظريات الموازنة التي تفترض استقرار الأسعار والاقتصاد.

الكلمات المفتاحية: الموازنة العامة، نظريات الموازنة، التشريع العراقي.

Abstract:-

The state's general budget is linked to the state's national economy and is considered the main path for the development of the state at all economic, political and social levels. It is not just a table containing revenues and public expenditures. The budget is the main tool used by the state in order to achieve all public performance achievements as well. As it is the method used by the legislative authority to know the ability of its agencies, whether executive, supervisory, or others, to demonstrate the legal organization of the general budget numbers in Iraq, in view of budget theories, the state's general budget is an approved detailed statement that contains public expenditures and revenues for the period of a fiscal year; The budget is considered the financial program for the future plan in order to achieve specific goals within the framework of the economic and social development of the country. The study aimed to highlight the extent of the impact of budget theories on the general budget in Iraq and to explain the stages of implementing the general budget in Iraq, as well as to explain the defects of that budget and shed light on the stages of implementation of the general budget in Iraq. Shedding light on the problems facing its preparation, trying to remedy those defects and difficulties by relying on the descriptive analytical approach, the study concluded that the Iraqi financial system suffers from weakness in financial management, which affects the ability to fully implement financial theories. There may be deficiencies in financial planning, monitoring and evaluation, which hinders the achievement of desired financial goals. Inflation and economic instability are also major challenges in Iraq. This challenge may affect the applicability of some budget theories that assume stable prices and the economy.

Key words: general budget, budget theories, Iraqi legislation.

المقدمة:

١- بيان المسألة:

إن الموازنة العامة للدولة على صلة بالاقتصاد القومي للدولة و تعتبر الطريق الرئيسي من اجل تنمية الدولة على كافة الأصعدة الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية فهي ليست فقط مجرد جدول يحتوي الإيرادات و النفقات العامة وتعد الموازنة الأداة الرئيسية التي تستخدمها الدولة من اجل تحقيق كافة إنجازات الأداء العام فضلا عن كونها الطريقة المستخدمة من قبل السلطة التشريعية لمعرفة قدرة أجهزتها سواء التنفيذية او الرقابية أو غيرها من خلال مراجعة مدخلات و مخرجات الموازنة في تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية وتعتبر الموازن العامة للدولة بمثابة خطة مدروسة في ضور احتياجات و إمكانيات الوزارات والأقاليم في اطار القدرة على تعبئة الموارد الممكن تحقيقها لتغطية النفقات العامة.

لهذا فان هيكل الموازنة وأقسامها توضع في إطار تحقيق الأهداف العامة التي تسعى الدولة لتحقيقها و من اجل توجيه الضوء على هذه الموضوعات.

ولا يمكننا أن ننكر إن الموازنة العامة لاقت العناية كبيرة و اهتمام كبير لأنها تختبر مدى توفر التوازن بين الإيراد العام و الإنفاق العام للدولة لان من خلالها يمكننا تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والاقتصادية و الصحية و التعليمية للدولة، إلا أن النظم السياسية المالية لكثير من الدول قد تقبل عجز الموازنة بحيث تكون هناك زيادة في تقدير الإنفاق العام عن تقدير الإيرادات العامة، وذلك اذا رغبت في توسيع الإنفاق أو تحميل الموازنة بفائض أو احتياطي بحيث تكون تقديرات الإنفاق العام اقل من تقدير الإيرادات، وبهذا الشكل يتطور مفهوم الموازنة الحديث من كونها مجرد أداة لتوزيع موارد الدولة على مختلف أوجه الاستخدام إلى أداة اقتصادية هامة يمكن من خلالها الاستطلاع على مختلف سياسات الدول الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية.

٢. الهدف من الدراسة:

تهدف الدراسة إلى إبراز مدى تأثير نظريات الموازنة على الموازنة العامة في العراق وإلى بيان مراحل تطبيق الموازنة العامة في العراق وكذلك بيان عيوب تلك الموازنة وإلقاء الضوء

على المشاكل التي تواجه إعدادها، محاولة علاج تلك العيوب و الصعوبات.

٣. أهمية الدراسة:

تنطلق أهمية الدراسة في إمكانية دمج الموازنة العامة للدولة مع الأهداف الكبرى لمعالجة البطالة والفقر ورفع مستوى المعيشي وتحقيق الرفاهية للشعب العراقي ومدى تأثر الموازنة العامة بنظريات الموازنة، وأصبحت للموازنة أهمية سياسية كبيرة يتم من خلالها تنفيذ الحكومة برامجها السياسية وبالتالي يمكننا أن نقول بأن الموازنة العامة احدى الأدوات السياسية التي تؤثر على المال العام من حيث التصرف فيه وتنظيم عمليات صرفه، كما البحث بمعرفة مدى اخذ الحكومة العراقية بنظريات الموازنة و اعتمادها على تلك النظريات، و معرفة أساليب الرقابة المالية التي تمارسها الجهات المختصة بإعداد الموازنة العامة، إن تمويل عجز الموازنة بالأموال المدورة يدل على وجود فجوة زمنية بين أشعار المالية بإطلاق الصرف و إيداع المبالغ و هذا ما يؤثر سلبا على تنفيذ المشاريع وتنفيذها في مواعيدها، نلاحظ انخفاض معدل الضرائب و الرسوم في تكوين الإيرادات لتمويل النفقات العامة فهي منخفضة إلى حدود متدنية جدا، و من المهم اعتماد سياسة تنموية وطنية تهدف إلى وضع برامج من شانها تحقيق أهداف واقعية خصوصا معدل التضخم و نمو دخل الفرد و توسيع دور القطاع الخاص في مجال الإنتاج والخدمات.

٤. أسئلة الدراسة:

السؤال الرئيسي: ما هو تنظيم القانوني للأعداد الموازنة العامة في العراق نظرا إلى النظريات الموازنة؟

ويتفرع من ذلك السؤال الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية.

١) ما مدى تاثير الموازنه العامه في العراق من النظريات الموازنه في القسم الايرادات ؟

٢) ما مدى تاثير الموازنه العامه في العراق من النظريات الموازنه في القسم الانفاقات؟

٥. فروض الدراسة:

الفرضية الرئيسية:

الموازنة العامة للدولة هي بيان تفصيلي معتمد يحتوي على النفقات و الإيرادات العامة لمده سنة مالية؛ فالموازنة تعتبر بمثابة البرنامج المالي للخطة مقبلة من أجل تحقيق أهداف محددة في إطار التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلد.

الفرضية الفرعية الأولى: تسعى أغلب دول العالم إلى تطوير واقعها الاقتصادي والاجتماعي والخدمي عن طريق القيام بمجموعة من الإصلاحات في الأنظمة الإدارية والمالية والمحاسبية بالشكل الذي تواكب فيه التطورات المستمرة من خلال إدخال تعديلات في إعداد الموازنة العامة للدولة.

الفرضية الفرعية الثانية: تقدير النفقات في المعتاد لا يثير صعوبات فنية كثيرة ولا يتطلب إلا أن يكون صادقا. تقدر النفقات بطريقة التقدير المباشر، من قبل الموظفين المختصين في الهيئات المختلفة تبعا للحاجات المنتظرة مع مراعاة الدقة بمعنى أن يكون هذا التقدير واقعي وبعيد عن المغالاة حتى يمكن تطبيقه في أرض الواقع.

٦. الدراسات السابقة:

١- على بعنوان تحليل مقارن لأساليب إدارة الموازنة العامة في إطار موازنة الرقابة موازنة لأداء بالتطبيق في دولة الأمارات العربية المتحدة عام ١٩٩٣ لقد هدفت إلى تحليل أساليب الموازنة العامة في إطار موازنة الرقابة وتقديم إطار عام لأساليب إدارة الموازنة العامة في دولة الأمارات في إطار موازنة الأداء

٢- دراسة اللوزي وقطامين، بعنوان دراسة تحليلية للموازنة العامة في الأردن ١٩٩٦، وهدفت إلى تحليل الإيرادات والنفقات العامة للدولة وإلقاء الضوء على مقدار التغير في النفقات المذكورة والنفقات الرأسمالية وتطور الإيرادات المحلية وتحليل نسبة الإيرادات الخارجية إلى النفقات الرأسمالية.

٣-يونس معالجة عجز الموازنة العامة بين الفكر الاقتصادي المعاصر والفكر الإسلامي، دراسة مقارنة، ١٩٩٨، وتهدف إلى استعراض اهم جوانب مشكلة الموازنة العامة بالتركيز على اهم إبعادها وطرق علاجها.

٧. منهج الدراسة:

اعتمدنا في بحثنا هذا على المنهج التحليلي الوصفي: من خلال تحليل كافة النصوص القانونية الخاصة بالموازنة وتوصيف الحالات التي تخص نظريات الموازنة العامة وخاصة فيما يتعلق بدولة العراق.

المبحث الأول

ماهية الموازنة العامة

تمثل الموازنة العامة للدولة الوقود المحرك لمؤسساتها، وبدون وجود موازنة يصعب على الدولة القيام بدورها المنوطة بها، فمن أجل ذلك يتم توضيح مفهوم الموازنة العامة في اللغة والاصطلاح على النحو التالي:

المطلب الأول ـ مفهوم الموازنة العامة:

تمثل الموازنة العامة للدولة أحد الحقول العلمية التي تهتم بشكل عام، التي تتلاقي عندها العديد من التخصصات المختلفة، كالاقتصاد والسياسة والإدارة، فهي أحدي الوثائق التي يمكن من خلالها توضيح الأهداف التي تنوي الحكومة القيام بها، فنتيجة إلى تشعب دور الموازنة العامة للدولة في كافة القطاعات، فهناك العديد من وجهات النظر الخاصة بتوضيح مفهومها

الفرع الأول ـ تعريف الموازنة العامة في اللغة:

دائماً ما تتميز المفاهيم والمصطلحات القانونية بالخصوصية، إلا أنه لابد من إرجاع المصطلح لأصله اللغوي، حيث يمثل ذلك أمر مهم من الناحية العلمية والمنهجية، وسوف نوضح المعني اللغوي لمفهوم الموازنة العامة:

الف: معنى الموازنة في اللغة:

الموازنة تشير إلى " هي أسم مصدر مأخوذة من الفعل وازن يوازن موازنة[١] "، والميزان هنا يدل على التعديل والاستقامة، كما يقال ووزنت بين الشيئين موازنة ووزاناً [٢]"، والوزن ثقل الشيء بشيء مثله، وبالتالي فأن الميزان يعني العدل، ووزانه عادلة وقابله، والتوازن من الاتزان والمساواة[٣]، كما يقال وزن الشئ إذا قدره، ويقال: وزن فلان الدراهم وزنا بالميزان، وإذا كاله فقد وزنه أيضاً.

كما أن الميزان معروف، ووزن الشيء، ويقال: وزنت فلانا، ووزنت لفلان، وقد ذكر الله في كتابه العزيز ﴿وَإِذَا كَالُوهُمْ أَوْ وَّزَنُوهُمْ﴾[٤].

باء: مفهوم العام في اللغة:

يرجع أصل كلمة عامة في اللغة إلى اسم، الجمع: عَوامّ، عَامَّةُ من الناس: خلافُ الخاصَّة، كما يقال جاء القوم عامة، جاءَ القومُ عامّةً: جميعًا.تشير معنى العامة في اللغة إلى أنها اسم فاعل من عمَ " جمع مفرد: عَوام "، فهي تمثل صيغة المؤنَّث لفاعل عمَّ/ عمَّ في أمانة عامَّة- الجمعيَّة العامَّة"[٥]. وينظر إليه أيضاً في اللغة على أنه: اسم فاعل من عمَّ، وينظر عليه بأنه الأمين العامّ: المَسْئول التنفيذيّ في الهيئات الحكوميَّة كالجامعات، أو الدَّوْليّة كالأمم المتَّحدة. وبالتالي يعني مفهوم العام في اللغة إلى " كل مَا هُوَ شَامِلٌ. "اسْتَبَدَّ بِهِ عَيَاءٌ عَامٌّ" الرَّأْيُ الْعَامُّ: مَا يَعْتَقِدُهُ الْجُمْهُورُ الْمَرَافِقُ الْعَامَّةُ، أو الْمَرَافِقُ الْعُمُومِيَّةُ[٦].

الفرع الثاني – مفهوم الموازنة العامة في الاصطلاح:

بالنظر في كتابات الباحثين والأكاديميين، والعديد من الأدبيات المتعلقة بموضوع الموازنة العامة للدولة، لم نتوصل إلى مفهوم عام شامل لمفهوم الموازنة العامة، حيث أن ذلك المصطلح قد تم تناوله من خلال العديد من وجهات النظر المختلفة، فسوف نعرض بعض من هذه المفاهيم ووجهات النظر المختلفة، حتى يتثنى للقارئ فهم المفهوم الخاص بموازنة الدولة العامة، بالإضافة إلى فهم أهمية الدور الذي تلعبه الموازنة العامة في الدولة.

مفهوم الموازنة العامة في الدولة من منطلق البعد التاريخي:

تعرف الموازنة العامة على أنه " الحقيبة الجلدية التي كان من خلاله يقوم وزير الخزانة للدولة بحمل تقرير متضمن كافة احتياجات وموارد الحكومة، ويقدمه إلى البرلمان ". ومع الوقت تطور ذلك المفهوم حيث أصبح يشير إلى الموازنة ذاتها. فمن منطلق هذا المفهوم فأن نشأة الموازنة مشتقة من كلمة فرنسية وتعني الكيس الصغير من الجلد، أو من القماش، التي تضع فيه النقود، وفي بريطانيا كان يعني بها كيس الملك، وبالتالي فأن مفهوم الموازنة هي نتاج الحضارة الحديثة . مفهوم الموازنة من وجهة نظر الكتاب والباحثين في الفكر الحديث:

تعرف الموازنة العامة على أنه " الحقيبة الجلدية التي كان من خلاله يقوم وزير الخزانة

للدولة بحمل تقرير متضمن كافة احتياجات وموارد الحكومة، ويقدمه إلى البرلمان[٧]". ومع الوقت تطور ذلك المفهوم حيث أصبح يشير إلى الموازنة ذاتها.فمن منطلق هذا المفهوم فأن نشأة الموازنة مشتقة من كلمة فرنسية وتعني الكيس الصغير من الجلد، أو من القماش، التي تضع فيه النقود، وفي بريطانيا كان يعني بها كيس الملك، وبالتالي فأن مفهوم الموازنة هي نتاج الحضارة الحديثة [٨].

مفهوم الموازنة من وجهة نظر الكتاب والباحثين في الفكر الحديث:

تعرف الموازنة العامة على أنها " تقدير مفصل ومعتمد يشتمل على النفقات والإيرادات العامة عن فترة مالية قادمة عادة ما تكون سنة مالية، وهي الأداة الرئيسية التي تستخدمها السياسة المالية لتحقيق الرفاهية والنمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية[٩].حيث يهتم ذلك المفهوم بشكل رئيسي بتقدير كافة الإيرادات والنفقات المتعلقة بالدولة، وتكون هذه الفترة التقديرية للإيرادات ومصادر استخدامها خلال فترة مالية عادة تكون سنة مالية مقبلة.

وهناك من يرى أن مفهوم الموازنة العامة للدولة يتمثل في " برنامج عمل يشتمل على القيام بتوضيح مصادر إنفاق الدولة، وتوضيح مواردها، خلال فترة مقبلة وتلتزم به الدولة وتكون مسئولة عن تنفيذه أمام السلطة التشريعية، بما يحقق ذلك الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والمالية[١٠] ".

المطلب الثاني ـ تطور نظريات الموازنة:

تحظى الموازنة العامة للدولة بأهمية كبيرة على كافة الهيئات والمؤسسات والقطاعات، لما توفره من أداة فعالة ورئيسية وداعمة للتخطيط للأهداف التي يمكن إنجازه في الفترة المقبلة، بالإضافة إلى دورها الفعال في تحقيق المتابعة والرقابة على المال العام، ولذلك فقد نالت من العناية والأهمية ما لم يناله أي أسلوب إداري أو اقتصادي، حيث تقوم باختبار مدى توافر التوزان بين الإيراد العام والإنفاق العام للدولة، وبالتالي المساعدة في تحقيق العديد من الأهداف في شتي المجالات(١١)

الفرع الأول ـ تطور نظريات الموازنة العامة في العالم:

تمثل الموازنة الاطار الذي تنعكس عليه اختيارات الدولة (السلطة التنفيذية للأهداف التنفيذية الخاصة بها، حيث تقوم فكرة الموازنة بصفة عامة على خطة عمل تقوم السلطة

التنفيذية (الحكومة بإعداها وتقديمها إلى السلطة التشريعية (البرلمان من أجل اعتمداها، حيث تحتوي على ترجمة فعالية لكافة السياسات الاقتصادية والاجتماعية إلى أهداف رقمية عن السنة المقبلة[١٢]، من خلال أن الموازنة تمثل الوثيقة الأهم حول السياسات الحكومية.، وبناء على ذلك فأن الأمر يستوجب أن تكون الموازنة شاملة على كل الإيرادات والنفقات الحكومة، بحيث يمكن تقييم عمليات المفاضلة الضرورية بين مختلف السياسات الاقتصادية المتاحة[١٣]، للموازنة العامة للدولة أهمية كبري، حيث أنها تعبر عن أسلوب العمل السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وذلك خلال الفترة المالية، ومن خلال المفهوم المذكور اعلاه يتضح أن الموازنة تتمثل في النفقات التي يتم تخصيصها من قبل الحكومة خلال فترة زمنية معينة، ويتم وتصنيفها حسب الهدف من الأنفاق، وبالتالي فأن ذلك المفهوم اهتم بالتركيز على النفقات العامة وتخصيصها من أجل تحقيق الهدف من الإنفاق، وقد تمثل النفقات الحكومية التي تعمل الموازنة الجارية على تغطيتها في (تعويضات الموظفين- السلع والخدمات - الفوائد والعوائد - المصروفات الأخرى.

فمن خلال عرض أساسيات الموازنة العامة للدولة ومدى أهميتها في تحقيق الأهداف العامة للدولة، فقد أتضح إن أعداد الموازنة تمثل أهمية فعالة من كونها تعبر عن أهداف الدولة بكافة أنواعها، وعلى مستوي كافة المجالات والنواحي فهي تمثل المرأة التي تعكس مختلف السياسات (الاقتصادية والمالية والاجتماعية، حيث تمثل الموازنة العامة حلقة أساسية من حلقات الوصل بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية، حيث يطلق الاقتصاديون الماليون لفظ دورة الموازنة العامة على المراحل الزمنية التي تمر بها الموازنة العامة، من أجل تحقيق المسئوليات المشتركة بين السلطة التنفيذية والتشريعية، وتحقيق الدور الفعال من الموازنة نجد أنها عملية مستمرة تتضمن مجموعة من المراحل المتعاقبة التي يتداخل فيها الماضي مع الحاضر والمستقبل، كما أنها تتعاقب وتتكرر كل عام، فلذلك نجد لكل مرحلة منها خصائصها ا لخاصة التي تميزها عن المرحلة الأخرى، فلذلك لابد من ضرورة الأعداد والتحضير لبرنامج الموازنة العامة من خلال عدد من المراحل ابتداءً بمرحلة الإعداد والتحضير مروراً بكل من مرحلة والإقرار والتنفيذ انتهاءً بمرحلة الرقابة على عمليات التنفيذ.

فمن خلال عرض أساسيات الموازنة العامة للدولة ومدى أهميتها في تحقيق الأهداف

العامة للدولة، فقد أتضح إن أعداد الموازنة تمثل أهمية فعالة من كونها تعبر عن أهداف الدولة بكافة أنواعها، وعلى مستوي كافة المجالات والنواحي فهي تمثل المرأة التي تعكس مختلف السياسات (الاقتصادية والمالية والاجتماعية، حيث تمثل الموازنة العامة حلقة أساسية من حلقات الوصل بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية، حيث يطلق الاقتصاديون الماليون لفظ دورة الموازنة العامة على المراحل الزمنية التي تمر بها الموازنة العامة، من أجل تحقيق المسئوليات المشتركة بين السلطة التنفيذية والتشريعية، وتحقيق الدور الفعال من الموازنة نجد أنها عملية مستمرة تتضمن مجموعة من المراحل المتعاقبة التي يتداخل فيها الماضي مع الحاضر والمستقبل، كما أنها تتعاقب وتتكرر كل عام، فلذلك نجد لكل مرحلة منها خصائصها ا لخاصة التي تميزها عن المرحلة الأخرى، فلذلك لابد من ضرورة الأعداد والتحضير لبرنامج الموازنة العامة من خلال عدد من المراحل ابتداءً بمرحلة الإعداد والتحضير مروراً بكل من مرحلة والإقرار والتنفيذ انتهاءً بمرحلة الرقابة على عمليات التنفيذ.

الفرع الثاني ـ تطور نظريات الموازنة في العراق:

إن فكرة الموازنة ليست فكرة جديدة أو مستحدثة في المجتمعات الدولية، ولكنها فكرة قديمة نشأ مع وجود الإنسان وتطوره، فنجد أن التاريخ يحدثنا عن الموازنة قبل خمسمائة الف سنة، وذلك في الفكر الإسلامي أن أول موازنة تخطيطية قد عرفها نبي الله يوسف عليه السلام، عندما أعد موازنة الإنتاج المتعلقة بإنتاج واستهلاك القمح في سنوات القحط والرخاء[١٤]، حيث تعد هذه أول موازنة تقديرية لما تحتاجه الدولة من القمح ولمدة ١٤ عام متوالية للتغلب على المجاعة في مصر في ذلك الفترة[١٥]، ومع تطور مراحل الإنسان وتطور أفكاره ونشأة المجتمعات الدولية، تبين أن الرومان هم أول المجتمعات التي قامت بتنظيم موارد الدولة ونفقاتها في إطار الموازنة العامة، كانت توضع لمدة خمس سنوات[١٦]، ومع تطور المجتمعات الدولية قامت إنجلترا بوضع القواعد الخاصة بالموازنة، عندما نشأ الصراع قديماً بين الملك والبرلمان، وذلك عندما تمت محاولة فرض رقابة على المخصصات الملكية، وفي عام ١٩٨٩ في بريطانيا تم النص في وثيقة تشير إلى موافقة البرلمان على القيام بفرض ضريبة، والقيام باعتماد النفقات، ومع بداية القرن التاسع عشر تم منح البرلمان صلاحية المصادقة على مصروفات وإيرادات الدولة[١٧].

ونتيجة إلى التقدم في مجالات العلوم الإدارية والسلوكية أدي ذلك إلى تطور الموازنة، وتطور أهدافها بشكل عام وذلك من أجل تحقيق المصلحة العامة للدولة، والتي تتمثل في حماية حرمة وقادسية الأموال العامة، حيث أصبحت بالنسبة للدولة فهي بمثابة العصب، فكان من الطبيعي أن يتجه الفكر، منذ الدول نحو العمل على إحاطة تلك الأموال بالحماية وحسن التصرف بها، وعدم العبث بها أن الموازنة كسائر المواضيع الاجتماعية، ارتبط وجودها بوجود الإنسان وتطورها في المجتمع، وظلت فكرة الموازنة في تطور مستمر إلى أن انتقلت إلى كافة دول العالم، مما ساعد على تطور مفهومها وقواعدها ومبادئها لكي تصل إلى ما وصلت عليها الآن[١٨]، ونجد أن المشرع العراقي قام بالتأكيد على أهمية دور الموازنة العام للدولة في المجتمع العراقي وذلك من خلال تأكيد نص المادة رقم (٥٧ من الدستور العراقي والتي نصت على أن يتم انعقاد مجلس النواب دورة سنوية من خلال فصلين تشريعيين أمدهما ٨ شهور، ويقوم النظام الداخلي بتحديد كيفية انعقادهما، ولا ينتهي فصل الانعقاد التي تعرض فيه الموازنة إلا بعد ما يتم الموافقة عليه، ومن خلال نص هذه المادة يتبين مدى تأكيد المشرع العراقي على دور الموازنة العامة وأهميتها، فقد حدد صلاحيات مجلس البرلماني عند انعقاده على التصديق على الموازنة العامة للدولة، وبذلك أصبحت من أهم صلاحيات ومسئوليات المجلس البرلماني التصديق على الموازنة.

المبحث الثاني

النطاق العام لنظريات الموازنة العامة على الانفاق في العراق

تعد عقوبة الإعدم من أقدم العقوبات التي ظهرت في الأنظمة العقابية، كما تضمن تنفيذها تعذيب المحكوم عليه تحقيقاً لفكرة الانتقام والردع التي كانت تهيمن على أهداف العقوبة في العصور القديمة، ومع تطور الفكر العقابي وتطور النظرة نحو هدف العقوبة وغايتها تم استبعاد وسائل التعذيب في تنفيذ عقوبة الإعدام ومع ظهور الثورة الفرنسية برز اتجاه إلى تقليل الحالات التي تُطبق فيها هذه العقوبة،[١٩] وتعتبر عقوبة الإعدام من العقوبات التي تثير جدلاً حولها من ناحية مشروعيتها و ملائمتها للنظرية العقابية حيث برز تغير في الغاية من العقاب و ذلك من الردع إلى الإصلاح مما أثار جدلاً بين الفقهاء حول جدوى عقوبة الإعدام و ملائمة الإبقاء عليها في القوانين العقوبات حيث ظهر في الفقه اتجاه ينادي

بإلغاء هذه العقوبة واتجاه آخر يؤيدها. ومن أجل بيان الرأي المؤيد والرأي المعارض لعقوبة الإعدام سنستعرض حجج المؤيدين لهذه العقوبة و المعارضين لها والرد على هذه الحجج، لذا سنقوم بتقسيم مبحثنا هذا إلى مطلبين نناقش من خلالهما الموضوع على النحو الآتي:

المطلب الأول ـ دور موازنة التخطيط على الإنفاق:

للموازنة على التخطيط عدة اهداف اساسية تهدف الدولة الى تطبيقها من خلال خطة كمية وقيمية وتتنوع تلك الاهداف ما بين اهداف تنسيقية ورقابية وتحفيزية وتقييم الاداء. ان الترجمة المالية والكمية والنقدية لما تأمل الدولة في تحقيقه خلال فترة زمنية مقبلة ما هو الا عبارة عن تعبير الرقمي عن خطط ومشاريع الدولة لضمان تحقيق جميع العمليات المستقبلية والنتائج المتوقعة لها وتتولي دائرة الموازنة في وزارة المالية العراقية[٢٠].

الفرع الأول ـ التكييف القانوني لموازنة التخطيط:

مر العراق بثلاث مراحل اساسية بداية منذ نشأة الحكم الوطني عام ١٩٢١ وحتى الان متأثرا بالعوامل السياسية التي كانت سائدة في ذلك الوقت وتناوب المحتلين على ارض العراق لذلك لم يتم النظر في التنظيم والادارة في العراق الا من فترة قريبة وقد مر الاساس القانوني لموازنة التخطيط بثلاث مراحل وهم

١- المرحلة الاولى وتمثلت في نشأة الحكم الوطني في العراق عام ١٩٢١ والتي بدأ فيها تطبيق النظام المحاسبي الحكومي على بعض الهيئات التابعة للقطاع العام المستقلة اداريا وماليا مع انشاء تنظيم خاص لكل وحدة يتولى اعداده وفقا لتقديرات الاجهزة المالية في كل وحدة منها

٢- مرحلة اوائل عام ١٩٧٠ عندما ابتدأ تطبيق النظام المحاسبي الموحد داخل القطاع العام العراقي

٣- وهي المرحلة النهائية التي تمثلت بصدور القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٥ المعروف بقانون الموازنة العامة الموحدة للدولة والذي تم بموجبه تحديد الوحدات التي تخضع لأحكام النظام المحاسبي وفق ما جاء في المادة الثانية الفقرة الثالثة منه والتي نصت على خضوع كل التقسيمات التي تنظمها موازنة القطاع الحكومي الممولة مركزياً إلى

أحكام قانون أصول المحاسبات العامة رقم ٢٨ لسنة ١٩٤٠ والمعدل وكذلك قانون الموازنة العامة السنوي.

الفرع الثاني ـ التكييف القانوني لموازنة الأولويات:

ونظراً للظروف الاستثنائية التي يمر بها الاقتصاد العالمي، فقد أدى تعطل سلسلة التوريد وارتفاع أسعار النفط إلى زيادات حادة في أسعار السلع والخدمات، مما شكل ضغوطاً هائلة على ميزانيات مختلف البلدان، بما في ذلك العراق. وتمثل تكاليف التمويل تحديات اقتصادية وضرورة وضع حلول تساعد على رفع مستويات المعيشة وتحسين الخدمات المقدمة، مع استهداف التوزيع العادل لمخصصات الميزانية، مع مراعاة النمو والتنمية التي تلبي كافة مناطق وشرائح المجتمع.

وتركز موازنة أولويات التنمية على توسيع نطاق شبكات الأمان الاجتماعي والاستجابة لتأثير التحديات الاقتصادية الدولية والمحلية بطريقة تساعد على تقليل تأثير موجة التضخم العالمية على المواطنين، وخاصة الأكثر فقرا أولئك الذين هم في حاجة إلى الرعاية وأكثر[٢١]. وبحسب قانون الإدارة المالية رقم ٦ للعراق الصادر عام ٢٠١٩، نصت المادة ٣ الفقرة ١ من القانون على أن تقوم وزارة التخطيط ووزارة المالية بإعداد تقارير عن الإدارة المالية للعراق ابتداء من شهر آذار/ مارس من كل عام سنة. أولويات السياسة المالية والاستراتيجية والبرامج الحكومية والمقترحات الأساسية لتوجيه الموازنة العامة الاتحادية للدولة ومكوناتها وحجمها وتخصيصها.

المطلب الثاني ـ الموازنة الصفرية:

ومن أساليب الإدارة العلمية الحديثة أن إدارة المنشآت تعتمد على وسائل متعددة لإنجاز الأعمال بما يضمن الاستخدام الأمثل للمادة والقوى العاملة لتحقيق أهدافها. يتم تمثيل البيانات اللازمة لصياغة السياسات ومراقبة تنفيذها وتقييم الأداء بطرق إعداد الميزانية، تتطور الموازنات التخطيطية حسب غرضها والغرض الاجتماعي، من خلال أنواع الموازنات المختلفة. وهي بنود الميزانية التي يتمثل هدفها الرئيسي في مراقبة أداء الجهات الحكومية، وتنفيذ الميزانية لقياس الكفاءة الإدارية وخفض النفقات عند الانتهاء، وموازنة البرامج، التي توضح أسباب وأهداف طلب التمويل في شكل تقرير مالي، وأخيراً الميزانية الصفرية[٢٢].

الفرع الأول ـ الأسس العامة للموازنة الصفرية:

تعد الموازنة الصفرية فكرة رائدة ترجع أصولها إلى شركة Texas Instruments، وهي إحدى الشركات الأمريكية العاملة في مجال الحسابات الإلكترونية وأول شركة تستخدم الموازنة الصفرية في أوائل عام ١٩٦٩، عندما واجهت الشركة مشاكل اقتصادية، ومن المتوقع أن تنخفض أرباحها بنسبة ٤٪. تنتج الشركة أجهزة كمبيوتر إلكترونية مما دفعها إلى تطوير فلسفة الإدارة بالهدف التي اتبعتها الشركة لسنوات عديدة إلى نظام إداري حديث عرف باسم الموازنة الصفرية والتي تعتمد على[٢٣] وكانت هذه التجربة مجرد البداية، حيث قرر حاكم جورجيا آنذاك جيمي كارتر تنفيذ "الميزانية الصفرية" بعد قراءة مقال كتبه بيل، مخترع الميزانية الصفرية. نفذت جورجيا موازنة على أساس صفري وحققت نتائج جيدة، وتجلت في خفض الإنفاق العام. مع الحفاظ على نفس مستوى الخدمات التي تقدمها الدولة، قرر جيمي كارتر عند انتخابه رئيساً للولايات المتحدة عام ١٢٧٦ م تنفيذ موازنة المجموع الصفري في الوكالات الحكومية الفيدرالية بدءاً من عام ١٢٧٢ م وبعد ذلك في أواخر السبعينيات والثمانينيات. في الأيام الأولى لإعداد الميزانية، كان هناك تحول كبير نحو تطبيق الميزانية الصفرية في منظمات الأعمال والصناعات والخدمات[٢٤].

الفرع الثاني ـ المبادئ الأساسية لإعداد الموازنة الصفرية

١. قاعدة وحدة الموازنة

وتعني هذه القاعدة أن جميع النفقات والإيرادات العامة المقدرة يجب أن تقدم في وثيقة واحدة، أي حتى لو تعددت أجزاء منها فيجب جمعها في موازنة واحدة وتعرض هذه الوثيقة على مجلس النواب باعتباره الجهة المختصة[٢٥]. الا هناك مجموعة من الاعتبارات القوية التي تحتم الاستثناء من هذه القاعدة لتحقيق م ا زيا جوهرية معينة، اذ توجد عدة موازنات أخرى ملحقة او مستقلة

٢. قاعدة سنوية الموازنة

وتقتضي هذه القاعدة أن تكون مدة عمل الموازنة سنة واحدة، وتحديد مدة الموازنة شرط ضروري لجعلها دورية، بما يحقق الرقابة البرلمانية على عمل الحكومة ويتيح لممثلي الشعب الاطلاع على وضع الموازنة. خطة ستعمل الحكومة على وضعها خلال العام المقبل

قبل تنفيذ الخطة. ولعل هذا من أهم أسبابه واعتباراته. وتضمن القواعد السنوية دقة التقديرات وفعالية التخطيط الاقتصادي وتخفيف الأعباء الإدارية والاقتصادية نتيجة العبء الناتج عن عملية إعداد الميزانية[٢٦].

الخاتمة:ـ

نظريات الموازنة هي مجموعة من المفاهيم والمبادئ التي توجه عملية إعداد وتنفيذ الموازنات. تهدف هذه النظريات إلى تحقيق أهداف مثل الكفاءة المالية، والعدالة، والتوازن، والشفافية في استخدام الموارد المالية، ومن بين النظريات المالية الرئيسية تجد النظرية الكلاسيكية للموازنة، والنظرية الكينزية، والنظرية النيوكلاسيكية، ونظرية الموازنة الأداء، وغيرها. هذه النظريات توفر إطاراً نظرياً لفهم عملية إعداد وتنفيذ الموازنات، وتوجه القرارات المالية وفيما يتعلق بالتشريع العراقي، فإن النظريات المتعلقة بالموازنة قد تختلف في تطبيقها وانطباقها على الواقع العراقي. يعتمد انطباق هذه النظريات على العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية المحددة للبلد، وفي العراق، يعاني النظام المالي والموازنة من التحديات المتعددة، بما في ذلك ضعف الإدارة المالية، والفساد، والتضخم، وتقلبات أسعار النفط. هذه التحديات يمكن أن تؤثر على تطبيق النظريات المالية في الواقع العراقي.

مع ذلك، فإن هناك جهوداً مستمرة في العراق لتحسين نظام الموازنة وتعزيز الامتثال المالي، وذلك من خلال إصلاحات مؤسسية وتحسين الإدارة المالية ٨ وتعزيز الشفافية. يتم تبني بعض مبادئ ومفاهيم النظريات المالية في التشريع العراقي، ولكن التحقيق الكامل لانطباقها يتطلب تقييماً دقيقاً للوضع الحالي وتحديات البلد.بشكل عام، يمكن القول أنه في العراق، مع الجهود المستمرة لتحسين النظام المالي وتعزيز الامتثال المالي، قد يكون هناك تحقيق جزئي لبعض نظريات الموازنة. ومع ذلك، فإن التحديات الهيكلية والسياسية قد تؤثر على الانطباق الكامل لهذه النظريات في الواقع العراقي..

النتائج:

توصل الباحث إلى مجموعة من النتائج يمكن إجمالها على النحو الآتي:

١- يعاني النظام المالي العراقي من ضعف في الإدارة المالية، مما يؤثر على القدرة على

تنفيذ النظريات المالية بشكل كامل. قد يكون هناك قصور في التخطيط المالي والمراقبة والتقييم، مما يعوق تحقيق الأهداف المالية المرجوة.

٢- يعد التضخم وعدم الاستقرار الاقتصادي من التحديات الكبيرة في العراق. قد يؤثر هذا التحدي على انطباق بعض نظريات الموازنة التي تفترض استقرار الأسعار والاقتصاد.

٣- يعتبر الفساد المالي مشكلة كبيرة في العراق، ويمكن أن يؤثر سلبًا على تنفيذ النظريات المالية بشكل كامل. قد يتسبب الفساد في تدني جودة الإدارة المالية وعدم الامتثال للمعايير المالية المطلوبة.

٤- يعتمد الاقتصاد العراقي بشكل كبير على إيرادات النفط، وتقلبات أسعار النفط يمكن أن تؤثر على تخطيط الموازنة وتنفيذها. قد يكون من الصعب تحقيق التوازن المالي المستدام في ظل هذه التقلبات.

٥- على الرغم من هذه التحديات، فإن هناك جهوداً مستمرة لتحسين النظام المالي في العراق وتعزيز الامتثال المالي. يتم تبني بعض مبادئ ومفاهيم النظريات المالية في التشريع العراقي، وتُعد إجراءات إصلاحية وإدارية لتعزيز الشفافية ومكافحة الفساد.

٦- ليس هناك معرفة بطرق الموازنات الحديثة وخاصة طرق الموازنات التعاقدية ولكنهم يريدون الابتعاد عن الطرق التقليدية التي لا تعتمد على أسس علمية لذلك يرون أنه من الضروري تطبيق هذا الأسلوب الحديث والمتقدم لما يمكن أن يحققه من مميزات و ودوره في ترشيد والحفاظ على أهمية الإنفاق العام لإنجاز المشاريع الحكومية في الوقت المناسب وبجودة عالية.

التوصيات:

أوصى الباحث بعدد من المقترحات و هي كالآتي:

١- يجب تعزيز القدرات والمهارات الفنية في الإدارة المالية العراقية ويتضمن ذلك تحسين التخطيط المالي والمراقبة والتقييم، وضمان الامتثال لمعايير المالية المطلوبة

وينبغي توفير التدريب والتطوير المناسب للموظفين الماليين وتعزيز شفافية ومشاركة جميع الأطراف المعنية في عملية صنع القرار المالي.

٢- يجب أن تكون مكافحة الفساد المالي أولوية قصوى وينبغي تطبيق إجراءات صارمة للوقاية من الفساد ومعاقبة المتورطين. يجب تعزيز الشفافية والمحاسبة في العمليات المالية وتعزيز دور الرقابة والمراقبة المستقلة.

٣-يجب العمل على تنويع مصادر الإيرادات في العراق بعيداً عن الاعتماد الكبير على إيرادات النفط. يمكن ذلك من خلال تعزيز القطاعات الأخرى مثل الزراعة والصناعة والسياحة وتطوير الاقتصاد المحلي مما يساهم التنويع في تقليل التبعية عن تقلبات أسعار النفط وتعزيز الاستقرار المالي.

٤- يجب أن يكون التخطيط الاقتصادي مرتكزاً على تحقيق التوازن المالي والاقتصادي وينبغي تحديد الأولويات وتخصيص الموارد بناءً على الأهداف المالية والاقتصادية المحددة. يساهم التخطيط الجيد في تحقيق الكفاءة المالية وتحقيق الأهداف المحددة.

٥- يمكن أن يستفيد العراق من التعاون الدولي في مجال إدارة الموارد المالية وتنفيذ نظريات الموازنة وينبغي تبادل الخبرات والمعرفة مع دول أخرى والاستفادة من الدروس المستفادة في مجال الإصلاح المالي. يمكن تطوير شراكات مع المؤسسات الدولية لتعزيز القدرات المالية وتعزيز الامتثال المالي.

٦- ضرورة إجراء دراسة على الجامعات قبل تنفيذ أسلوب الموازنة الصفرية للتأكد من توفر المتطلبات اللازمة لتنفيذها

هوامش البحث

(١) تواتي، خالد، (بدون سنة نشر)، فقه الموازنة: دراسة تأصيلية تطبيقية، المؤتمر الدولي فقه الموازنات في نوازل العصر، كلية العلوم الإسلامية، ص ٥.

(٢) ينظر: تاج اللغة والصحاح العربية: ٦/٢٢١٣.

(٣) ينظر: ابن منظور، (١٤٠٥)، أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم،:لسان العرب، الجزء الثالث عشر، مادة (وزن)، ص ٢٤٧.

(٤) سورة المطففين، الآية رقم (٣).
(٥) معجم اللغة العربية المعاصرة.
(٦) المعجم الغني.
(٧) عبد العظيم، كيف تقرأ الخطة والموازنة العامة، ص ٧، نقلاً عن: العدوان، خالد عيسي، مرجع سابق ذكره، ص ٧٨٦.
(٨) قطيش، عبد اللطيف، (٢٠٠٨)، الموازنة العامة للدولة: دراسة مقارنة، مكتبة الروضة الحيدرية، منشورات الحلبي الحقوقية، ص ٧.
(٩) لطفي، علي، (١٩٨٥- ١٩٨٥)، اقتصاديات المالية العامة، مكتبة عين شمس، ص ٢٥٤.
(١٠) عبد الحميد، عبد المطلب، (٢٠١٠)، اقتصاديات المالية العامة، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، ص ٦٩.
(١١) الشمري، محمد راشد (٢٠١٢)، تقييم قواعد إعداد الموازنات الحكومية بدولة الكويت، دراسة تطبيقية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأسط، كلية الأعمال، ص ٢.
(١٢) سذخان، ثناء محمد، (٢٠١٨)، الموازنة الصفرية ومقومات نجاحها في العراق، مجلة العلوم القانونية، كلية القانون، العدد الخاص لبحوث مؤتمر قسم القانون، ص ٢٤٨.
(١٣). العامري، محمد علي إبراهيم، الموسوي، نهاد عبد العباس موحان، مرجع سابق ذكره، ص ٧.
(١٤) يرجع إلى: الوادي، محمود حسين(٢٠٠٧)، مبادئ المالية العامة، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، ص١٥٧.
(١٥) سلوم، حسن عبد الكريم، المهايني، محمد خالد، (٢٠٠٧)، الموازنة العامة للدولة بين التنفيذ والأعداد والرقابة: دراسة تطبيقية للموازنة العراقية، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد الرابع والستون، ص ٩٦.
(١٦) العبيد، خديجة المبارك أحمد، حسن عبد الماجد عبدالله، (٢٠١٤)، تقويم إعداد الموازنة الجارية في السودان في ظل الحكم الأتحادي، دراسة تطبيقية على محلية كرري، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أم درمان الإسلامية، أم درمان، ص ٢٦.
(١٧) الدعيس، أحمد ناجي، (٢٠٠٤)، النظرية العامة للمحاسبة الحكومية والقومية، مركز الأمين للنشر والتوزيع، ٢٠٠٣، ص ٤٠٠.
(١٨) شريف باقي كريم، (٢٠٢٠)، الموازنة العامة وأثرها في معالجة الفساد المالي من المنظور الإسلامي: دراسة اقتصادية مقارنة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة السليمانية، كلية العلوم الإسلامية، ص ٣٠.
(١٩) محمد عبد اللطيف فرج، النظرية العامة للعقوبة و التدابير الاحترازية، شرح قانون العقوبات - القسم العام، ٢٠١٢م، ص ٨٢.
(٢٠) محمود حسين(٢٠٠٧)، مبادئ المالية العامة، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، ص ١٦٠
(٢١) نعيم حسني دهش. تدقيق وتقييم كفاءة الاداء وفعالية المشاريع الانمائية في الدول النامية، مجلة دراسات المجلد الثاني عشر، العدد ٥ مطبعة الجامعة الاردنية، عمان، ايار ١٩٨٥، ص ١١١

(٢٢) خوشناو، صباح صابر، (٢٠٠٩)، دراسة تحليلية للموازنة العامة في العراق مع الإشارة الى إقليم كردستان العراق، أطروحة دكتوراة في الاقتصاد، كلية الإدارة والاقتصاد، أربيل، ص٢١

(٢٣) حسن سلوم وحيدر درويش، (٢٠٠٨)، الموازنة العامة للدولة بين الاعداد والتنفيذ، دراسة تحليلية للموازنة العراقية، من ٢٠٠٥: ٢٠٠٧، رسالة ماجستير، الجامعة المستنصرية، العراق، ص١٨

(٢٤) حسين هلالي، دور الأنظمة المحاسبية الحكومية في تقويم الأداء الحكومي من خلال تنفيذ الموازنات في مجال الإنفاق الحكومي الموازنة الصفرية، كلية التجارة ببورسعيد- جامعة قناة السويس، القاهرة، ٢٠٠٦، ص١٥.

(٢٥) محمد عباس بدوي، (٢٠٠٩)، المحاسبة الحكومية والقومية بين النظرية والتطبيق، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ص١١٤

(٢٦) عبد المطلب عبد الحميد، (٢٠٠٥)، اقتصاديات المالية العامة، الدار الجامعية، الإسكندرية، ص٧٢.

قائمة المصادر والمراجع

إن خير مانبتدىء به القرآن الكريم

أولاً - الكتب:

١. تواتي، خالد، (بدون سنة نشر)، فقه الموازنة: دراسة تأصيلية تطبيقية، المؤتمر الدولي فقه الموازنات في نوازل العصر، كلية العلوم الإسلامية

٢. قطيش، عبد اللطيف، (٢٠٠٨)، الموازنة العامة للدولة: دراسة مقارنة، مكتبة الروضة الحيدرية، منشورات الحلبي الحقوقية

٣. عبد الحميد، عبد المطلب، (٢٠١٠)، اقتصاديات المالية العامة، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة

٤. الشمري، محمد راشد (٢٠١٢)، تقييم قواعد إعداد الموازنات الحكومية بدولة الكويت، دراسة تطبيقية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأسط، كلية الأعمال

٥. سذخان، ثناء محمد، (٢٠١٨)، الموازنة الصفرية ومقومات نجاحها في العراق، مجلة العلوم القانونية، كلية القانون، العدد الخاص لبحوث مؤتمر قسم القانون،

٦. الوادي، محمود حسين(٢٠٠٧)، مبادئ المالية العامة، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان

٧. سلوم، حسن عبد الكريم، المهايني، محمد خالد، (٢٠٠٧)، الموازنة العامة للدولة بين التنفيذ والأعداد والرقابة: دراسة تطبيقية للموازنة العراقية، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد الرابع والستون.

٨. العبيد، خديجة المبارك أحمد، حسن عبد الماجد عبدالله، (٢٠١٤)، تقويم إعداد الموازنة الجارية في السوادان في ظل الحكم الأتحادي، دراسة تطبيقية على محلية كرري، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أم درمان الإسلامية، أم درمان
٩. الدعيس، أحمد ناجي، (٢٠٠٤)، النظرية العامة للمحاسبة الحكومية والقومية، مركز الأمين للنشر والتوزيع، ٢٠٠٣
١٠. شريف باقي كريم، (٢٠٢٠)، الموازنة العامة وأثرها في معالجة الفساد المالي من المنظور الإسلامي: دراسة اقتصادية مقارنة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة السليمانية، كلية العلوم الإسلامية
١١. محمد عبد اللطيف فرج، النظرية العامة للعقوبة و التدابير الاحترازية، شرح قانون العقوبات - القسم العام، ٢٠١٢م
١٢. محمود حسين(٢٠٠٧)، مبادئ المالية العامة، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان
١٣. حنا روزقي الصائغ(١٩٨٩)نحو تحقيق تطوير عملي للمالية العامة والنظام المحاسبي الحكومي في الدول النامية، مجلة المالية.مطبعة الرشيد بغداد
١٤. نعيم حسني دهش. تدقيق وتقييم كفاءة الاداء وفعالية المشاريع الانمائية في الدول النامية، مجلة دراسات المجلد الثاني عشر، العدد ٥ مطبعة الجامعة الاردنية، عمان، ايار ١٩٨٥
١٥. خوشناو، صباح صابر، (٢٠٠٩)، دراسة تحليلية للموازنة العامة في العراق مع الإشارة الى إقليم كردستان العراق، أطروحة دكتوراة في الاقتصاد، كلية الإدارة والاقتصاد، أربيل
١٦. حسن سلوم وحيدر درويش، (٢٠٠٨)، الموازنة العامة للدولة بين الاعداد والتنفيذ، دراسة تحليلية للموازنة العراقية، من ٢٠٠٥: ٢٠٠٧، رسالة ماجستير، الجامعة المستنصرية، العراق، ص١٨
١٧. حسين هلالي، دور الأنظمة المحاسبية الحكومية في تقويم الأداء الحكومي من خلال تنفيذ الموازنات في مجال الإنفاق الحكومي الموازنة الصفرية، كلية التجارة ببورسعيد- جامعة قناة السويس، القاهرة، ٢٠٠٦، ص١٥
١٨. محمد عباس بدوي، (٢٠٠٩)، المحاسبة الحكومية والقومية بين النظرية والتطبيق، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ص١١٤
١٩. عبد المطلب عبد الحميد، (٢٠٠٥)، اقتصاديات المالية العامة، الدار الجامعية، الإسكندرية

ثانياً- المعاجم:

٢٠. مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، الطبعة الرابعة، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، ٢٠٠٨م.
٢١. محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقى، لسان العرب، الطبعة الثالثة، الجزء الثاني عشر، الناشر دار صادر بيروت، ١٤١٤هـ.